# مدى مساهمة المناولة الصناعية في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والنهوض بها

**د: سيد حياة** **د: يزيد فدول**

**جامعة – احمد دراية– أدرار** **جامعة الجزائر 3**

**الملخصّ:**

سعت الجزائر، على غرار مختلف دول العالم إلى مواكبة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاهتمام أكثر بالصناعات الصغيرة وهذا من خلال إصدار القوانين والتشريعات واتخاذ سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى تهيئة المناخ الملائم لنمو وتطور هذه الصناعات، وانسجاما مع توجه سياستها الاقتصادية وإدراكا منها بأهمية هذا القطاع في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني .

حيث وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا مفصّلا رسميّا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في *12* ديسمبر *2001* ، حيث أعطى المشرّع تعريفا حول هذا الموضوع، وقد تبنّت الجزائر ميثاق بولوني، وهو ميثاق يكرّس التعريف الذي حدّده الاتحاد الأوربي سنة *1996* ، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المناولة الصناعية، الاقتصاد الجزائري

***Abstract :***

*Algeria along the lines of the various countries of the world has endeavored to keep pace with the small and medium enterprises sector and to pay more attention to the small industries through issuing laws and legislation and adopting a series of reforms aimed at creating a suitable environment for the growth and development of these industries. Expanding the base of the national economy.*

*The Ministry of Small and Medium Enterprises (SME) was formally defined by the Guiding Principles for the Promotion of Small and Medium Enterprises (SME) of 12 December 2001 which gave the legislator a definition on the subject. Algeria adopted the Bologna Charter which enshrines the definition set by the European Union in 1996 Recommendation for all member countries*

*Keywords: small and medium enterprises industrial handling Algerian economy*

المقدمة:

إن العولمة تفرض علينا التأقلم ومسايرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وإلا فإننا سنجد أنفسنا منعزلين عن الواقع المعاش وبعيدين كل البعد عن التنمية الحقيقية، وفي خضم هذا التحول عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كيف تفرض نفسها كقطاع محرك ومنعش لمختلف اقتصاديات بلدان العالم المتقدمة منها أو النامية.

حيث أدركت العديد من الدول هذه الحقيقة، غير أن التحولات الاقتصادية الجارية في العالم جعلت هذا النوع من المؤسسات على المحك في مواجهة المنافسة الشديدة من قبل مؤسسات الدول المتطورة خاصة مع

تحرير التجارة الخارجية وسياسة الانفتاح التي تعرفها أغلب الدول ومنها الجزائر التي شهدت بدورها تغيرات هامة نتجت أساسا عن رغبتها في الاندماج ضمن حركية الاقتصاد العالمي.

الأمر الذي يجعل خيار المناولة أو التقاول الباطني من الخيارات الإستراتيجية الهامة لها، لتحقيق التكامل والاندماج سعيا لتجاوز مختلف هذه العوائق بما يضمن تدعيم مهاراتها الأساسية وتعزيز قدراتها التنافسية وذلك للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل ترقيته وتنميته .

بالإضافة إلى هذا يمكن للمناولة الصناعية أن تمثل حلا مناسبا لمشاكل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، ودخول الأسواق الخارجية وتعزيز مكانتها في السوق الداخلي، كما ستسمح لها بإعادة هيكلة رأس مالها من خلال انفتاحه على الغير.

وسعيا لتحقيق هذا الهدف فقد اعتبرت المناولة الصناعية في الجزائر من المحاور التنموية الكبرى لخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنهوض بها من أجل تمكينها من المنافسة في الأسواق العالمية والمساهمة في تحسين أداءها،

ومما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المناولة الصناعية في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والنهوض بها؟.

وقصد الإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: أساسيات حول المناولة الصناعية.

المحور الثالث: دور ومكانة المناولة الصناعية في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بها في الجزائر.

المحور الأول: مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

*1*.اشكالية تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لم يتم الاتفاق بين الاقتصاديين لحد الآن حول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا

لاختلاف البعدين المكاني و الزماني لهذا المفهوم ، لذا لم تتعامل دول العالم المختلفة مع مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم العمل على أساسه بنفس الدرجة، فثمّة صعوبة كبيرة لوضع تعريف موحد لهذه المؤسسات يكون مقبولاً ومرضياً لمختلف الاتجاهات الاقتصادية ،وذلك راجع لاعتماد معايير عديدة في التعريف، إلا أن هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها*1* :

- ✓ طبيعة النظام الاقتصادي في الدولة
- ✓ اختلاف المعايير المستخدمة لتحديد طبيعة المشروعات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة فقد يكون:
  - عدد العمال في المشروع،
  - حجم رأس المال في المشروع ،
  - التكنولوجيا المستخدمة في المشروع.

كما ويمكن أن نعزو الاختلافات في التعريف إلى عدّة أسباب يمكن إجمالها في الشكل التالي:

الشكل رقم (*01*) : اشكالية تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1]علي الخضر، ادارة مشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا، 2006، ص 5.

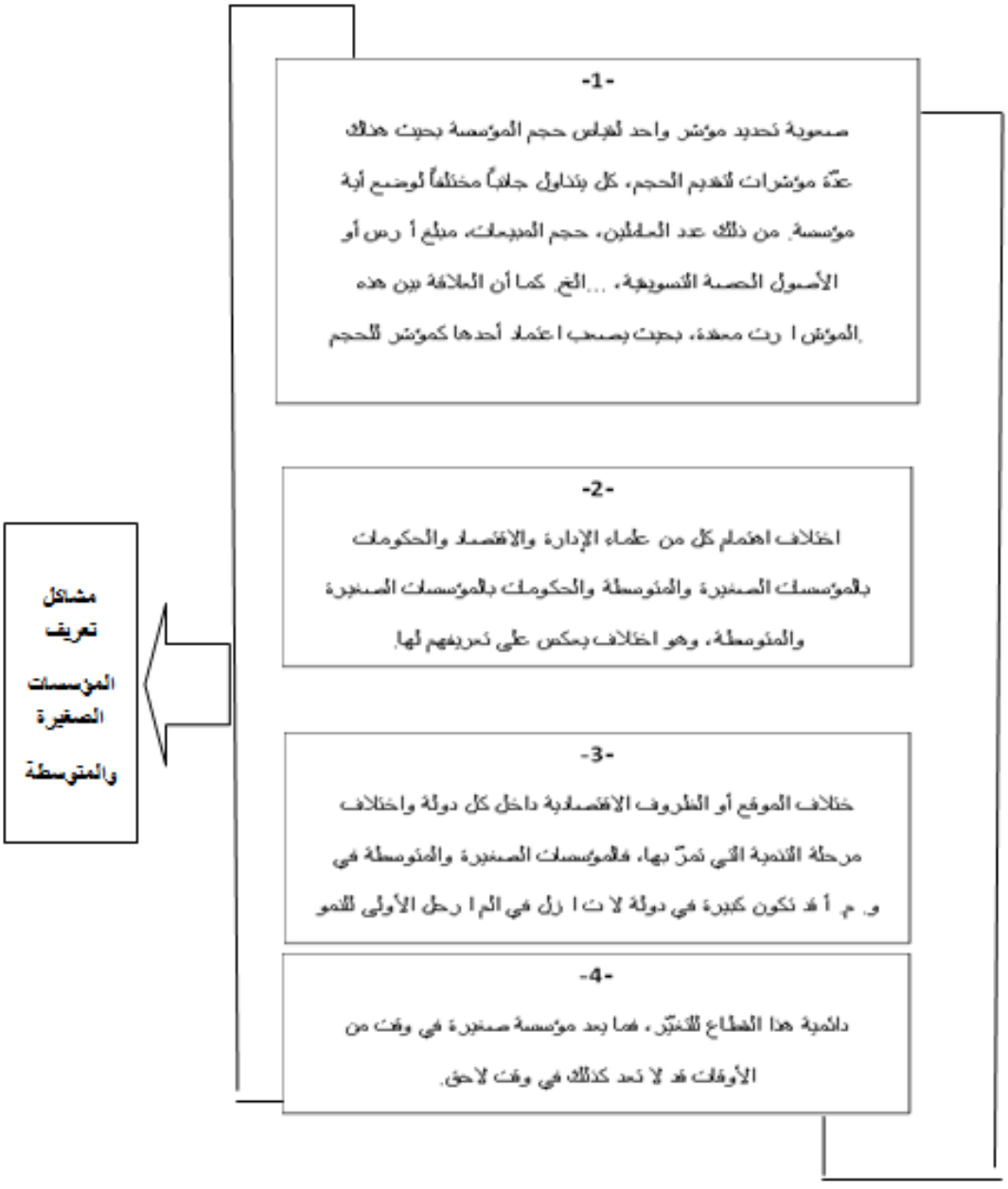
مشاكل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
-1-
صعوبة تحديد مؤشر واحد لقياس حجم المؤسسة بحيث هناك عدّة مؤشرات لتقييم الحجم، كل يتناول جانباً مختلفاً لوضع أية مؤسسة. من ذلك عدد العاملين، حجم المبيعات، مبلغ أ رس أو الأصول الحصة التسويقية، ...الخ. كما أن العلاقة بين هذه المؤش ا رت معقدة، بحيث يصعب ا عتماد أحدها كمؤشر للحجم
-2-
اختلاف اهتمام كل من علماء الإدارة والاقتصاد والحكومات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحكومات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو اختلاف ينعكس على تعريفهم لها.
-3-
خلاف الموقع أو الظروف الاقتصادية داخل كل دولة واختلاف مرحلة التنمية التي تمرّ بها، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في و. م. أ قد تكون كبيرة في دولة لا ت ا زل في الم ا رحل الأولى للنمو
-4-
دائمية هذا القطاع للتغيّر، فما يعد مؤسسة صغيرة في وقت من الأوقات قد لا تعد كذلك في وقت لاحق.

المصدر: عبد المالك مهلل، المناولة والشراكة الصناعية مفهومها ودورها في تطوير علاقات التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر*3*، الجزائر، *2014*، ص*88*.

*2*. تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سعت الجزائر، على غرار مختلف دول العالم إلى مواكبة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاهتمام أكثر بالصناعات الصغيرة وهذا من خلال إصدار القوانين والتشريعات واتخاذ سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى تهيئة المناخ الملائم لنمو وتطور هذه الصناعات، وانسجاما مع توجه سياستها الاقتصادية وإدراكا منها بأهمية هذا القطاع في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني1 .

حيث وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا مفصّلا رسميّا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في *12* ديسمبر *2001* ، حيث أعطى المشرّع تعريفا حول هذا الموضوع، وهنا ينبغي التذكير بأنّ الجزائر قد تبنّت ميثاق بولوني، وهو ميثاق يكرّس التعريف الذي حدّده الاتحاد الأوربي سنة *1996* ، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء .

تعرّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنّها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

- تشغّل من واحد ( *01*) إلى مائتين وخمسون(*250*) شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (*04*) ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.

[1] ضو نصر، علي العيسى، **التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي والمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 06/05-ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر،

- تستوفي معيار الاستقلالية *

وهناك بعض التعاريف المفصّلة التالية :

- المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغّل ما بين *50* إلى *250* شخص، ورقم أعمالها مابين (*400*) مليون دينار جزائري الى(*4*) ملايير دينار جزائري، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين (*200*) دينار جزائري الى مليار دينار جزائري.
- المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغّل ما بين *10* إلى *49* شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي *400*مليون دينار أو لايتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (*200*) مليون دينار جزائري.
- المؤسسة المصغّرة هي مؤسسة تشغّل من عامل ( *01* ) إلى تسعة( *09* ) عمّال،و رقم أعمالها أقل من(*40*) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز (*20*) مليون دينار جزائري*1*.

والجدول التالي يوضح كيفية تصنيف المشرع الجزائري لهذا النوع من المؤسسات.

الجدول رقم ( *01* ): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري.

*المؤسسة المستقلة : كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار25% فما أكثر من قبل مؤسسة او مجموعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017** ، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد02، ص05

| نوع المؤسسة | عدد العمال | رأس المال | مجموع الأصول |
|---|---|---|---|
| مصغرة | *01 – 09* | أقل من*40* مليون دج | لا يتجاوز *20* مليون دج |
| صغيرة | *10 – 49* | لا يتجاوز *400* مليون دج | لا يتجاوز *200* مليون دج |
| متوسطة | *50 – 250* | من *400* مليون دج – *04* مليار دج | *200*دج- مليار دج |

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم*17-02* المؤرخ في *10* يناير *2017*، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد*02*، ص*06*.

*3*. خصائص ومزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول، و يمكن إبراز هذه الخصائص في *:1*

✓ سهولة التأسيس:

تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها, مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات؛

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، **المشروعات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية**، 24 أفريل 2010، ص ص10-13( بتصرف).

✓ استقلالية الإدارة ومرونتها:

تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في شخص مالكها أو مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة؛

✓ إتاحة فرص العمل :

بسبب استخدام هذه المؤسسات أساليب إنتاج و تشغيل غير معقدة, فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين, وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة؛

✓ القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة:

يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف المؤسسات الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور, و بصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين, بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها؛

✓ أداة للتدريب الذاتي :

تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها و العاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج و تحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية, مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات؛

✓ ارتفاع جودة الإنتاج :

بالنظر لاعتماد المؤسسات الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة و الجودة لأن الجودة والدقة هما قرينة التخصص و تركيز العمل, ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين؛

✓ غلبة الطابع المحلي:

تشبع هذه المؤسسات حاجات كل من المستهلك النهائي و المستهلك الوسيط المحلي، فهي تواجه في الغالب سوقا محدودة، إذ تلبي رغبات عدد محدود و مميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك؛

✓ تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطن الصناعي :

تعتبر هذه المؤسسات وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا, فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي ذلك لأن الحرفيين و صغار الصناع يتركزون في المناطق الحضرية, ونظرا لصغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة... وهكذا تعمل المؤسسات الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية؛

✓ قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر :

تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات و أرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها و يقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها .

كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بالخصائص التالية:

- ✓ سهولة القيادة والتوجيه وتحديد الأهداف الواضحة للمشروع بسهولة إقناع العاملين وبالأسس والسياسات والنظم التي تحكم المشروع1 .
- ✓ القرب من العميل والمورد وإمكانية تطوير علاقات شخصية وبالتالي تقديم خدمة متميزة ما يؤدي إلى زيادة رضا العميل ، وإرضاء المورد لمرونتها فيها يتعلق بمواعيد وكميات التسليم2 .
- ✓ تتميز باستخدام التكنولوجيا وتقنيات جديدة إنتاجية أقل تعقيدا بحيث تكون كثيفة عنصر العمل وأقل كثافة الرأسمال بالتالي قادرة على امتصاص اليد العاملة وخاصة أن انخفاض تعقد التقنية الإنتاجية فيما يجعل التدريب على استعمالها أيسر .

*4*. أهمية وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

*1.4* الأهمية:

أثبتت الدراسات والتقارير بأن خلق وإنشاء المناصب، يتحقق بشكل أكبر عن طريق خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وهذا وفقا لما جاء في تقرير *OCDE* الذي أكد : "أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما في ترقية نمو اقتصادي قادر على خلق المناصب، من خلال مساهمتها في رأس المال الاجتماعي، والثقافي والبيئي للأمم3 ."

[1] مباركي مُحَّد الهادي، "**المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والدور المرتقب**" ، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة الجزائر، العدد11،1999، ص123.

[2] ماجد عطية ، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار وائل للنشر، الأردن، 2000 ، ص 24.

[3] Hayet Kandel, agglomération des PME et développement technologique(Algérie (n.pub), 2005 ,P01.

ويمكن أن نرجع أيضا ضرورة الاهتمام هذا النوع من المؤسسات لاعتبارها "غالبا صناعات مكملة ومغذية للصناعات الكبيرة، إضافة الى الدور الذي تلعبه عند إقامتها بالريف أو لمدن الصغيرة فهي تقلل من هجرة العمال باتجاه المدن مما يساهم في خلق توازن جهوي اقتصاديا واجتماعيا.

والجزائر كغيرها من البلدان النامية تفطنت لأهمية هذا النوع من المؤسسات، فسعت جاهدة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع،[1] لما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية ودورها الفعال في تكريس استراتيجيات النمو لاقتصاديات الدول ومساهمتها في زيادة فرص التوظيف ومواجهة البطالة وإعادة توزيع الدخل وزيادته، ناهيك عن اعتبارها مصدرا مهما للإبداع التكنولوجي والريادة في الأعمال، كلما توفرت لها البيئة الملائمة للنمو في ظل التوجهات الدولية لعولمة الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الانفتاح بين الأسواق[2] .

لذا اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير تهدف الى مساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، وذلك من خلال مايلي *3*:

- نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، والقانوني والاقتصادي والمالي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار؛
- العمل على وضع انظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

[1] منى مسغوني، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد10، ورقلة، 2012، ص 125.

[2] شريفة رفاع واخرون، **مؤشرات الاداء المجسدة للأولويات الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الباحث، العدد 15، ورقلة، 2015، ص 20

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 6-7

- تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة، وكذا التكنولوجيات الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الادوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛

- تشجيع الجمعيات المهنية، وبورصات المناولة والتجمعات؛

- تشجيع التنسيق بين اجهزة انشاء دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المركزي والمحلي.

أما على المستوى العالمي فنجد أن هذا النوع من المؤسسات عرف دعما ومساندة في القطاعين العام والخاص: حيث أنها تمثل *90%* تقريبا من المؤسسات في العالم وتشغل ما بين*50%*- *60%* من القوى العاملة في العالم*1* .

*2.4*أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع، تختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها ، هذه المعايير نجمعها في النقاط التالية:2

- ✓ طبيعة توجه هذه المؤسسات، وتنقسم الى: المؤسسات العائلية ( المنزلية )، المؤسسات التقليدية ، المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة.

[1] آيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر– أفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس، ص275

[2] لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها–دراسة حالة الجزائر**–، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004، ص32

- ✓ أسلوب تنظيم العمل، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات: (المؤسسات المصنعية، المؤسسات غير المصنعية)
- ✓ طبيعة المنتجات، حيث تصنف المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية:

مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية، مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة، مؤسسات إنتاج سلع التجهيز.

- ✓ الشكل القانوني من حيث: المؤسسات الخاصة، المؤسسات العموميّة ، التعاونيّات، المؤسسات المختلطة
- ✓ المؤسسات التكاملية *"PMI sous-traitants"* حيث تعتبر المقاولة الباطنية من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الصناعية الحديثة.

المحور الثاني: أساسيات حول المناولة الصناعية

*1*. مفهوم للمناولة:

رغم زيادة الاهتمام بالمناولة كأحد الأساليب المهمة في تنفيذ عقود المقاولة وإثبات أهميتها كمحرك لعلاقات التعاون والاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للمنشآت من قبل الاقتصاديين فإنهم لم يتوصلوا إلى إجماع حول تعريف موحد لعبارة" المناولة"

*1.1* التعريف اللغوي:

المناولة في اللغة تعني العطاء، فهي من المصدر ناول يناول، مناوَلًة، فهو مناوِل (بكسر الواو)، والمفعول مناول، ف" ناوله الشيء" أي أعطاه إياه مادا به يده. ومنه ناوله الدواءَ أي أعطاه إياه بيده*1*.

[1] أحمد مختار عمر،" **معجم اللغة العربية المعاصرة**"،عالم الكتب ، القاهرة، 2008 ، ص2308.

*2.1* المفهوم العام للمناولة:

مصطلح المناولة هو مصطلح متعارف عليه في دول المغرب العربي ودول شمال أفريقيا، أما بالنسبة للدول العربية في المشرق العربي فالمصطلح المتعارف عليه هو التعاقد من الباطن أو المقاولة من الباطن وتسمى:

- بالفرنسية *La sous-traitance*
- أما بالإنجليزية *Sub-contracting* أو *Outsourcing*

هناك عدة تعاريف للتعاقد من الباطن، نذكر منها :

التعاقد من الباطن هو عبارة عن عقد باطني (عقد فرعي) يعطي لشركة ما حاصلة على عقد رئيسي تم إبرامه مع جهة ما تسمى "صاحبة الشغل " بتكليف شركة أو جهة أخرى تسمى "المتعاقد من الباطن"، بتنفيذ جزء من هذا العقد أو كله1.

و يتضمن هذا التعريف ثلاث عناصر :

- صاحب الأشغال (مالك المشروع )
- صاحب العقد الرئيسي
- المتعاقد من الباطن (المتعاقد الفرعي )

إضافة إلى وجود عقدين: عقد رئيسي يربط بين صاحب المشروع بالشخص الحاصل على العقد الرئيسي من جهة، وعقد من الباطن يربط هذا الأخير مع المتعاقد من الباطن من جهة أخرى، وينطبق هذا المفهوم

[1] عزيرو سليمة، **بورصة المناولة والشراكة وعلاقتهما بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2009، ص 63.

على عدة قطاعات منها : البناء والأشغال العمومية أي الممتلكات غير المنقولة، كما يشمل مجال القطاع الصناعي في حالات استثنائية، وذلك لصعوبة توافر العناصر الأساسية لهذا التعريف في التعاقد الصناعي.

يمكن للمقاول الأصلي أن يتعهد بالعمل للمقاول من الباطن، ما لم يوجد شرط صريح أو ضمني يمنعه من ذلك في العقد الرئيسي، حيث يشمل التعامل الثانوي جزءا من موضوع الصفقة في إطار التزام تعاقدي يربط المتعامل الثانوي مباشرة بالمتعامل المتعاقد التابع للمصلحة المتعاقدة.

نلاحظ أن المقاولة من الباطن هي أن يلجأ شخص معين "المقاول" (*Entrepreneur*)

إلى شخص آخر"المقاول من الباطن" (*Sous-traitant*) ، بإنجاز المشروع أو جزء منه ما لم ينص عقد المقاولة على خلاف ذلك ونجده يكون إما تعاون مباشر أو غير مباشر.

و بذلك يمثل مفهوم التعاقد من الباطن أحد أشكال العلاقات بين المنشآت بما يمثل شبكات من الصناعات، والتي تمثل نمط العلاقات الأفقية بين المنشآت، ويشير مفهوم التعاقد من الباطن إلى أحد أشكال الاعتماد المتبادل بين الوحدات الإنتاجية، حيث تقوم أحد الوحدات بإنتاج المنتج النهائي لصالح وحدة أخرى، وذلك وفقا للمواصفات والجدول الزمني الذي تحددها الوحدة التي يتم الإنتاج لصالحها.

و تعرف المناولة الصناعية أو التعاقد الصناعي بأنها:

"جميعا لالتزامات، في مجالات الإنتاج والخدمات الصناعية (من : مكونات – منتجات – لواحق – خدمات) التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر طبقا لعقد متفق عليه وملزم للطرفين بما يضمن استمرار العلاقة وخدمة المنافع المشتركة"[1]

[1] علالي فتيحة و فاطمة الزهراء عراب، **تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر**، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أفريل 2012، جامعة ورقلة، ص 6.

فهو عبارة عن أسلوب زيادة الاستغلال الأمثل لطاقات الإنتاج المتوفرة لدى المصانع المنتجة للمكونات وقطع الغيار والخدمات الوسيطة من خلال ربطها بالمصانع المستهلكة لتلك المدخلات. مما يؤدي إلى زيادة التخريج وبالتالي التخصص ورفع الكفاءة وتحسين الجودة والضغط على التكاليف ورفع القدرة التنافسية وتطوير أداء الصناعات الصغيرة و المتوسطة.

وتسمى المنشأة التي تقوم بالتكليف أو طلب العمل بالمنشأة "الآمرة بالأعمال" والمنشأة التي تقوم بالأعمال المنشأة "المنفذة أو المناولة*1*"

ويقوم هذا المفهوم على أساس وجود عنصرين أساسيين هما:

- وجود علاقة مباشرة بين المنشأة الآمرة بالأعمال وشبكة المنشآت المنفذة لها أو المجهزة.
- وجود عقد ينظم العلاقة ويصون المصالح المشتركة بين المنشآت الآمرة بالإعمال والمؤسسات المنفذة.

*2*. صيغ وأنواع المناولة الصناعية:

يتميز أسلوب المناولة الصناعية بالمرونة والقدرة على الاستجابة للاستخدامات المختلفة ويأخذ أشكالا متعددة ومتنوعة حسب الأهداف والأعمال المطلوب إنجازها، و التي يمكننا تصنيفها ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم ( *02*) : أنواع المناولة الصناعية

| التصنيف | نوع المناولة من الباطن |
|---|---|
| حسب الطبيعة (مهارة وكفاءة المناول) | –مناولة على أساس طاقة الإنتاج. |

[1] نفس المرجع السابق، ص6.

| | |
|---|---|
| | -مناولة على أساس التخصص. |
| حسب مدة العلاقة | -مناولة ظرفية(سببية).<br>-مناولة هيكلية (دائمة). |
| حسب تفويض العمل | -عمل حسب الطريقة.<br>-مناولة لصناعة قطعة.<br>-مناولة لعملية إنتاجية كاملة (إنتاج منتج معقد). |
| حسب محل التطبيق | -مناولة جهوية.<br>-مناولة وطنية.<br>-مناولةدولية. |
| حسب درجة تعقد العلاقات | -مناولة بسيطة.<br>-مناولة متدرجة. |
| حسب الموضوع | -مناولة صناعية.<br>-مناولة الخدمات. |

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا عن عبد المالك مهلل، المناولة و الشراكة الصناعية في تطوير علاقات التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر*3*، *2014*، ص ص *8-10*.(بتصرف)

وأكثر أنواع المناولة تداولا هو التصنيف حسب طبيعتها لأن المجال الصناعي عادة ما يكون مبني على معيارين:

- ✓ هما القدرة على الإنتاج.
- ✓ والتخصص التقني للمؤسسة.

*3*. ايجابيات وسلبيات المناولة:

هناك عدة نقاط ايجابية وأخرى سلبية تتميز بها المناولة ويمكن ذكر أهمها:

*1.3* الايجابيات:

- تساعد المناولة على خلق نسيج صناعي وطني متطور ومتنوع.
- تقليص تكاليف الإنتاج.
- تشجيع التعاون بين المؤسسات التي تعطي الأوامر أي المؤسسات الكبيرة والمؤسسات المناولة وهي مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتطوير العلاقة بينهما إلى شكل من أشكال الشراكة.
- تشجيع المؤسسات المناولة على الرفع من نوعية إنتاجها كما وكيفا.
- المناولة تساعد على تقسيم العمل وتقاسم المسؤوليات.
- المناولة تساعد المؤسسة التي تعطي الأوامر على التركيز أكثر على نشاطها الرئيسي.
- تعتبر من بين الحلول للتخفيف من حدة البطالة من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وبالتالي خلق مناصب للشغل.

- المؤسسات المناولة يمكن أن تحقق وفورات الحجم لأنها تعمل لعدد من المؤسسات التي تعطي الأوامر، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن هذا يسمح باستغلال موارد مالية كبيرة للبحث والتطوير.

- تعتبر المناولة عامل مساعد على تكييف المؤسسة التي تعطي الأوامر مع التغيرات لارتباطها بالمناول المتفتح على المحيط الخارجي وكل تطوراته.

- تجنب المؤسسة التي تعطي الأوامر تحمل تكاليف التخزين، وكذلك المشاكل المتعلقة بعدم قدرتها على زيادة طاقاتها الإنتاجية المتعلقة بالحجم مثلا.

*2.3* السلبيات:

- انخفاض تكاليف الإنتاج لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود شرطين أساسيين: لا يجب أن يكون المناول محتكرا للنشاط الذي يزاوله وإلا تحكم في الأسعار، ولا يجب أن يكون للمناولين نفس صعوبات استعمال التقنيات التي تعاني منها المؤسسة التي تعطي الأوامر.

- يمكن أن ترتفع التكاليف المتعلقة بالمراقبة التي تمارسها المؤسسات التي تعطي الأوامر للتأكد من مدى مطابقة الإنتاج الذي تمت مقاولته من الباطن للتوجيهات المحددة في العقد وفي دفتر الشروط.

- ويتميز نشاط المؤسسات المناولة بعدم الثبات في الطلب عليها لأن العلاقات ليست دائمة في معظمها مع المؤسسات التي تعطي الأوامر.

- فقدان المؤسسة اتصالها المباشر مع الصناعة وهذا ما بفقدها المهارة الصناعية (*Le savoir industriel*).

- من أهم النقاط السلبية التي تعترض المؤسسات المناولة هي محدودية اليد العاملة –وخاصة في الجزائر– لأن مهارتها تتعلق بتكوينها هذا الأخير الذي يستدعي تكاليف مرتفعة للتكوين والتدريب الميداني.

المحور الثالث: دور ومكانة المناولة الصناعية في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بها في الجزائر

إن المناولة تلعب دورا في غاية الأهمية سواء على المستوى الوطني أو الدولي في مجال تطوير النسيج الصناعي، ولهذا توفير كل الشروط والطاقات التي من شأنها ضمان الاتفاق والتعاون بين مختلف أنواع المؤسسات وبأحجامها المتباينة وخاصة منها المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة (*PME/PMI*) كي تتعامل في إطار المناولة مع المؤسسات الصناعية الكبيرة.

أصبح الوعي بأهمية دور المناولة في تحقيق التنمية الصناعية، في تزايد كبير لدى الجهات المعنية في الجزائر. وقد انطلقت التجربة الجزائرية في مجال المناولة الصناعية، مع مطلع التسعينيات بالتعاون مع منظمة اليونيدو.

حيث تطور مفهوم المناولة في الجزائر و تبلور من خلال عدة مراحل إلى على غاية البروز وما زال لحد الآن في مراحله الأولى على أرض الميدان نظرا للتطور والتقدم الكبير للمناولة في البلدان الصناعية والجزائر تسعى جاهدة على تتبع خطوات هذه الدول.

*1*. التشريع الجزائري كمحرك لتطوير و ترقية المناولة:

التشريعات القانونية والتنظيمية في مجال تطوير المناولة تلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية للمؤسسات الصناعية كما تعبر أيضا على اهتمام السلطات العمومية فيما يخص هذا النشاط الاقتصادي. في الجزائر نشاهد حاليا تحركات إيجابية فيما يخص وضع التشريعات اللازمة لتأطير هذا النشاط الهام للاقتصاد الوطني والذي يسهل ويحدد العلاقات بين المؤسسات الآمرة ومؤسسات المناولة. وأصبحت المناولة في وقتنا الحالي النموذج الاستراتيجي الذي يمكن المؤسسات من الإسراع في وتيرة نموها، وتحسين المردودية والإنتاجية و بالتالي إنشاء متزايد للقيمة المضافة، ومناصب الشغل وكل ذلك مع التخصص في نشاطها الأساسي، لهذا فان وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد وضعت أطر قانونية تسعى إلى ترقية المناولة والتي تهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي وإنشاء صناعة جوارية.

*1.1* القانون رقم *01-18* المؤرخ في *12* ديسمبر*2001* [1]:

في الواقع لم يكن هناك نص قانوني صريح يراعي قطاع المناولة في الجزائر، و قد سد هذا الفراغ نسبيا في سنة *2001* بصدور القانون رقم *01-18* المؤرخ في *12/12/2001* المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي سعى إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة التي تهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي و إنشاء صناعات مجاورة.

و انطلاقا من هذا القانون، تمّ تأسيس المجلس الوطني للمناولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم *03-188* المؤرخ في *22* أفريل *2003* الذي يتناول بيان تكوين و تنظيم و سير هذا المجلس، يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و يتشكل من ممثلي الإدارات و المؤسسات و الجمعيات المعنية بترقية المناولة مع توضيح للمهام المنوطة به و المتمثلة في :[2]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون رقم01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001**، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77، ص04.

[2] عزيرو سليمة، سبق ذكره، ص 107.

- بلورة سياسة وطنية لترقية المناولة قصد الوصول إلى تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني،
- ترقية عمليات الشراكة مع المؤسسات الكبيرة الآمرة بالأعمال سواء كانت وطنية أو أجنبية،
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة،
- تثمين قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ميدان المناولة و العمل على إدماجها ضمن التيار العالمي للمناولة.

*2.1* القانون رقم *17-02* المؤرخ في *10* جانفي *2017* [1]:

مع نهاية *2014* سجلت أسعار البترول تراجعا كبيرا نتج عنه أزمة اقتصادية و مالية حادة و لتدارك هذا الوضع لجأت الجزائر إلى دفع القطاع الإنتاجي المحلي و تنويع الاقتصاد الوطني بإعداد مناخ استثماري محفز لإنشاء و خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

حيث في سنة *2017* تم إلغاء واستبدال القانون السابق بالقانون رقم *17-02* المؤرخ في *2017/01/10* المتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يتماشى مع المعطيات والتوجهات الجديدة والذي خصص منه فصلا كاملا من أجل ترقية المناولة في إطار سياسة وطنية من أجل تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، كما نص على تشجيع الدولة لتكامل القدرات الوطنية للمناولة عن طريق:

- استبدال الواردات من السلع والخدمات بالإنتاج الوطني،

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون **رقم17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017**، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد02، ص03.

- إدراج المصالح العمومية المتعاقدة لبند يلزم الشركاء المتعاقدين الأجانب باللجوء إلى المناولة الوطنية، ضمن عقود توفير الخدمات و الدراسات و متابعة و إنشاء التجهيزات العمومية،

- إدراج بند تفضيلي ضمن دفاتر شروط المناقصات المتعلقة بالصفقات العمومية الوطنية، لفائدة المتعهدين الذين يلجؤون للمناولة المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و نصّ القانون على تأسيس هيئة عمومية تكلف بتنفيذ إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها تنفيذ سياسة الدولة في مجال تطوير المناولة والمنصوص عليها كما يلي حسب المادة رقم *31*:

- ضمان الوساطة بين الآمرين و المتلقين للأوامر،

- جمع و تحليل العرض و الطلب الوطني في مجال قدرات المناولة،

- تثمين إمكانيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال المناولة من خلال برامج متخصصة تهدف إلى تحسين أدائها،

- ترقية نشاطات المناولة والشراكة من خلال دعم بورصات المناولة،

- ضمان مهمة التنسيق في إطار نظام إعلامي موحد لبورصات المناولة،

- إعداد عقود نموذجية حسب الشعبة تتعلق بحقوق و التزامات الآمرين و المتلقين للأوامر،

- إعداد و تحيين دليل قانوني للمناولة،

- ضمان الوساطة بين الآمرين و المتلقين للأوامر في حالة النزاعات.

علما أن هذا القانون حديث الإصدار و مازالت نصوص تنظيمية أخرى تتبعه لم تصدر لتحدد كيفيات تطبيق مواده.

*2*. نشاط المناولة الصناعية في الجزائر:

تعتبر المناولة من أهم الأساليب التي تعمل الدولة على انتشاره وخلق قاعدة عريضة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة المغذية والمكملة نظرا للدور الهام الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الصناعية من خلال: تعزيز الترابط والتكامل بين الصناعات الصغيرة والصناعات الأساسية الكبيرة.

لكن في حقيقة الوضع لاحظنا من خلال القيام ببحثنا أنّ المعطيات أو المعلومات الإحصائية حول المناولة في الجزائر شحيحة جدا أو تكاد تنعدم فمنها ما وجدناه من خلال الملتقيات السابقة ومصدره منسوب إلى المنظمة العربية للصناعة والتعدين ولم نستطيع الوصول إليه.

ورغم عدم توفر معلومات إحصائية دقيقة عن عدد مؤسسات المناولة في الجزائر وكذا مساهمة هذه الأخيرة في الناتج المحلي إلا أنه يلاحظ تركيز كبير على أهمية هذا الأسلوب في الظرف الحالي، حيث تستورد الجزائر سنويا ما قيمته *3* مليارات دولار من قطع المناولة الموجهة في الأساس لصيانة وإصلاح آلات ومعدات الإنتاج الصناعي، والمقتناة من *8* ممونين رئيسين، وتحتل فرنسا مقدمتهم ب *422* مليون دولار متبوعة بايطاليا *189* مليونا والصين *165* مليونا وألمانيا *136* مليون واسبانيا *122* مليونا والولايات المتحدة الأميركية *115* مليونا واليابان *89* مليون وتركيا ب *85* مليون دولار[1].

و قمنا بالتقرب من بورصة المناولة والشراكة بالجزائر العاصمة للبحث عن الإحصائيات المتعلقة بالمناولة بما أن من مهامها إنشاء بنك معطيات حول القدرات الصناعية وإنشاء دليل المناولة في الجزائر، ومن حسن حظنا قدم لنا دليل المناولة الصناعية في الجزائر الذي تم إصداره لأول مرة منذ استحداث هذه الهيئة (الطبعة الأولى لسنة *2016*)، الذي يعتبر وسيلة مهمة للمعلومات بالنسبة للمنخرطين في البورصة ولكل عون اقتصادي مهتم بالمناولة الصناعية لتعزيز العلاقات ما بين الآمرين بالأعمال والمناولين الوطنيين.

[1] بن الدين محمّد، **المناولة الصناعية كإستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013 ، ص 267.

دليل المناولة الصناعية يرجى منه أن يساهم في تحقيق الهدف المسطر من طرف السلطات العمومية في ترقية المنتج الوطني لإحلال الواردات و تطوير المناولة الصناعية كوسيلة مركزية لتكثيف النسيج الصناعي الوطني.

بعد طول غياب المعلومات والمعطيات القاعدية حول القدرات الوطنية للمناولة الصناعية وتنوعها وتوزيعها الجغرافي التي شكلت عائق للتكامل الصناعي الوطني، جاء هذا الدليل ليسهل العلاقات ما بين مختلف الهيئات و الأعوان الاقتصاديين المهتمين بالشراكة المناولاتية.

يحتوي هذا الدليل على أكثر من مئة مؤسسة مناولة في مختلف النشاطات و القطاعات الاقتصادية عبر التراب الوطني، وهو ليس حصري في إحصاء المؤسسات المناولة لكن يسمح بالتقليص التدريجي لنقص المعلومات الملحوظ حول قدرات المناولة الوطنية ويسمح للاستجابة لمتطلبات الآمرين للأوامر.

يتألف هذا الدليل من قسمين:

القسم الأول: يصنف المؤسسات المناولة عبر الشعب التكنولوجية وهي:

- الصناعة الميكانيكية و تحويل المعادن،
- صناعة الحديد و الصلب و التعدين،
- الصناعة الكهربائية، الالكترونية و الإعلام الآلي،
- الصناعة الكيميائية و تحويل البلاستيك و المطاط،
- الخدمات المتعلقة بالصناعة و دعم المؤسسات.

القسم الثاني: يتكون من لائحة تعريفية مسجل فيها كل المعلومات المفصلة لنشاط كل مؤسسة:

- معلومات عامة حول المؤسسة (العنوان، الطبيعة القانونية، الهاتف، الفاكس، البريد الالكتروني)

- النشاط الرئيسي،
- مهاراتها و قدراتها في المناولة،
- المنتوجات و الخدمات المقدمة،
- الزبائن،
- التجهيزات الأساسية،
- المواد الأولية المستعملة.

وبعد استغلالنا لهذا الدليل قمنا باستخراج المعلومات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): الدليل لأكثر من مئة مؤسسة مناولة في مختلف النشاطات والقطاعات الاقتصادية عبر التراب الوطني.

| القطاع الصناعي | عدد المؤسسات حسب القطاع | تصنيف حسب الحجم على أساس عدد العمال | | | | تصنيف حسب قطاع عمومي/خاص | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | عدد المؤسسات المصغرة | عدد المؤسسات الصغيرة | عدد المؤسسات المتوسطة | عدد المؤسسات الكبيرة | عدد المؤسسات الخاصة | عدد المؤسسات العمومية |
| الصناعة الميكانيكية و تحويل المعادن | *47* | *15* | *21* | *6* | *5* | *38* | *9* |
| صناعة الحديد و الصلب و التعدين | *28* | *2* | *16* | *2* | *8* | *21* | *7* |
| الصناعة الكهربائية، الالكترونية و الإعلام الآلي | *20* | *1* | *3* | *8* | *8* | *12* | *8* |
| الصناعة الكيميائية و تحويل البلاستيك و المطاط | *21* | *7* | *10* | *4* | *0* | *19* | *2* |
| صناعة تحويل الزجاج | *7* | *0* | *3* | *2* | *2* | *5* | *2* |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الخدمات المتعلقة بالصناعة و دعم المؤسسات | *20* | *12* | *8* | *0* | *0* | *18* | *2* |
| المجموع | *143* | *37* | *61* | *22* | *23* | *113* | *30* |

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى دليل المناولة الصناعية الصادر من بورصة الجزائر للمناولة والشراكة، الطبعة الأولى، الجزائر، *2016*.

وللإيضاح أكثر يمكن تفسير المعطيات المبينة في الجدول رقم ( *02* ) من خلال:

- تصنيف المؤسسات السابقة حسب النشاط : وهي مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (*2*): تصنيف المؤسسات حسب النشاط في الجزائر

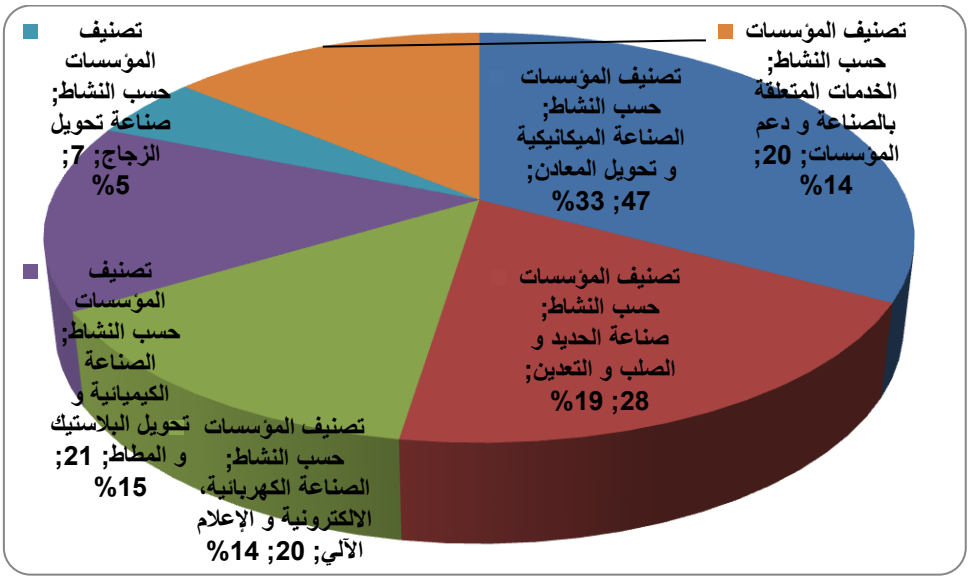


المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى دليل المناولة الصناعية بالجزائر *2016*

ونلاحظ من الشكل أعلاه مايلي:

- *33,10* %الصناعة الميكانيكية و تحويل المعادن،
- *19%* صناعة الحديد و الصلب و التعدين،

- *14,08* % الصناعة الكهربائية، الالكترونية و الإعلام الآلي،
- *14,79*% الصناعة الكيميائية و تحويل البلاستيك و المطاط،
- *4,93*% صناعة تحويل الزجاج،
- *14,08* % الخدمات المتعلقة بالصناعة ودعم المؤسسات.

- تصنيف المؤسسات المناولة حسب القطاع: وهي مبين في الشكل التالي

الشكل رقم ( *03* ): تصنيف المؤسسات المناولة حسب القطاع( عمومي/خاص)

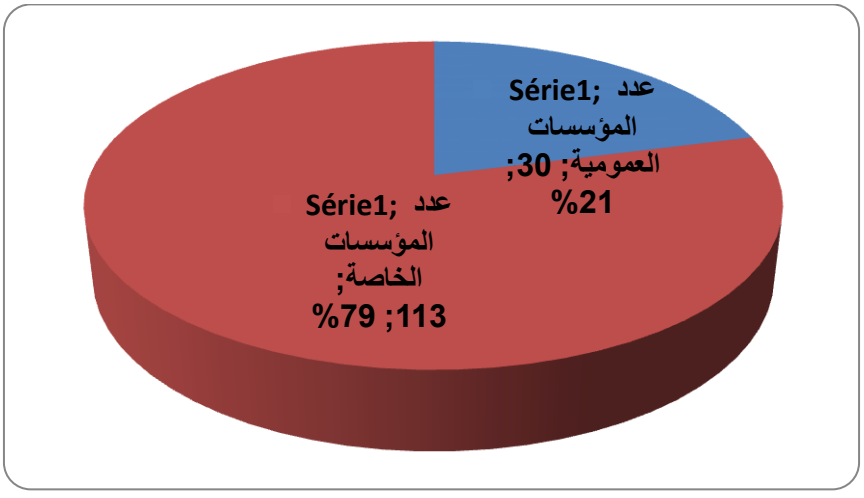


المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى دليل المناولة الصناعية بالجزائر *2016*

يتضح من الرسم البياني ان :

- عدد المؤسسات العمومية يمثل *21*%.
- عدد المؤسسات الخاصة يمثل *79*%.

- تصنيف المؤسسات حسب الحجم : وهو مبين في الشكل التالي

الشكل رقم ( *04* ): تصنيف المؤسسات حسب الحجم

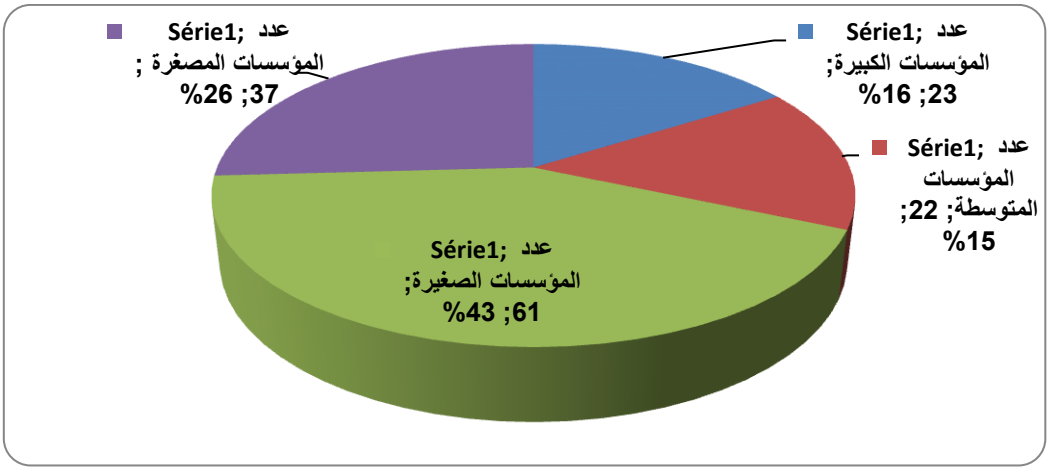


المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى دليل المناولة الصناعية بالجزائر *2016*

حيث يتضح من الشكل أعلاه ان تصنيف المؤسسات حسب الحجم هو كمايلي:

- عدد المؤسسات المصغرة *26*%.
- عدد المؤسسات الصغيرة *43*%.
- عدد المؤسسات المتوسطة *15*%.
- عدد المؤسسات الكبيرة *16*%.

*3*. معوقات المناولة الصناعية في الجزائر*1*:

– ضعف الوعي العام بأهمية المناولة الصناعية وآلياتها ودورها.

– عدم وضوح مفهوم المناولة الصناعية في الأوساط الصناعية صاحبة القرار.

– عدم وجود قوانين كافية منظمة للمناولة الصناعية .

– عدم وجود إحصاءات دقيقة لحجم المناولة في الهيكل الصناعي الجزائري.

– صعوبة الحصول على بيانات دقيقة حول الأنشطة القابلة للتخريج لدى المؤسسات الكبيرة واعتماد أسلوب دمج مراحل العملية الإنتاجية.

– نقص في الموارد المتاحة لدى الأجهزة العاملة في قطاع المناولة.

– اللجوء آليا إلى الخبرة الأجنبية ضمن عقود المناولة لاقتناء سلع وخدمات من قبل المؤسسات الوطنية· ولعل هذا السلوك يحرم النسيج الوطني من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من النمو والاستفادة من الموارد الوطنية، بالإضافة إلى منعها من اكتساب الخبرة.

الخاتمة:

عمدت الجزائر إلى اعتماد المناولة الصناعية والتي تعد من بين الإجراءات المساعدة التي اتخذتها السلطات العمومية لتنمية وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها، محاولة من خلالها التخفيف من حدة المشاكل والصعوبات التي تعيق تطور القطاع، وتكييفه والتحولات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

[1] علالي فتيحة، فاطمة الزهراء عراب، مرجع سبق ذكره، ص 16.

حيث تتجه الجزائر إلى توسيع رقعة المناولة الصناعية من خلال برنامج عملي للتطوير يكفل تحقيق الانسجام في عملية تصنيع السلع التجهيزية والسلع التحويلية، ما يشكّل تحولا لمساري التنمية والاندماج الاقتصادي.

غير انه، وبالرغم من الإمكانيات المالية والمادية الضخمة التي خصصتها الدولة الجزائرية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفر الإرادة السياسية الواضحة لتحقيق ذلك، إلا أن النتائج المحققة لم ترق إلى الأهداف المعلن عنها في مختلف البرامج الحكومية حيث تبقى دون المستوى المطلوب، وهذا ما تعكسه الوضعية الصعبة التي تعيشها هذه المؤسسات التي تعود في نظرنا إلى:

– ضعف الإمكانيات المالية المادية المتوفرة لدى الأجهزة المسؤولة على تنفيذ البرامج الترقوية والتدعيمية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

– غياب سياسة واضحة المعالم والأهداف لدعم نشاط القطاع، متناسبة ومتكاملة مع السياسة العامة للإصلاحات الاقتصادية.

– ضعف اهتمام المتعاملين الجزائريين بقطاع المناولة، واتجاههم إلى الاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى تعرف حاليا "اكتظاظا كبيرا" مثل الصناعات الغذائية رغم أن الفرص متاحة بقطاعات عدة في مقدمتها قطاع الطاقة والصلب والصناعات الميكانيكية وقطاع البناء.

قائمة المراجع:

1 -أحمد مختار عمر، "معجم اللغة العربية المعاصرة"، عالم الكتب – القاهرة، 2008.

2- آيت عيسى عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر- أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السادس.

3- بن الدين المحمد، المناولة الصناعية كإستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013.

4 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 ، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد02.

6- حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، 24 أفريل 2010.

7 - دليل المناولة الصناعية الصادر من بورصة الجزائر للمناولة والشراكة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2016.

8- شريفة رفاع واخرون، مؤشرات الاداء المجسدة للأولويات الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، العدد 15، ورقلة، 2015.

9- ضو نصر، علي العيسى، التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي والمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05/06-ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر.

10- عبد المالك مهلل، المناولة و الشراكة الصناعية في تطوير علاقات التكامل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمؤسسات الكبيرة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2014.

11- عزيرو سليمة، بورصة المناولة والشراكة وعلاقتهما بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2009.

12- علالي فتيحة وفاطمة الزهراء عراب، تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،أفريل2012، جامعة ورقلة.

13- علي الخضر، ادارة مشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا، 2006 .

14- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها-دراسة حالة الجزائر-، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004.

15- ماجد عطية ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.

16- مباركي مُحَّد الهادي ، "المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والدور المرتقب" ، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة الجزائر، العدد11،1999.

17- منى مسغوني، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد10، ورقلة، 2012.

18 - *Hayet Kandel, agglomération des PME et développement technologique(Algérie (n.pub), 2005.*